

Distr.
LIMITEDE/ESCWA/TRANS/2002/IG.1/5
26 December 2001
ORIGINAL: ARABICECONOMIC AND SOCIAL COMMISSION
FOR WESTERN ASIA

المجلس



الاقتصادي والاجتماعي

LIBRARY & DOCUMENT SECTION

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

لجنة النقل

الدورة الثالثة

بيروت، ٥-٧ آذار/مارس ٢٠٠٢

البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت

مقترح إنشاء لجان وطنية لتسهيل النقل والتجارة

١- أجرت الإسكوا مؤخراً (٢٠٠١) دراسة ميدانية تفصيلية حول تسهيل نقل البضائع الدولية في منطقة الإسكوا صدرت في ستة مجلدات وانتهت الى إحدى عشرة توصية رئيسية هي التالية:

- (أ) تبسيط الإجراءات وتطوير القوانين؛
- (ب) وضوح الإجراءات والمعاملات واللوائح؛
- (ج) القضاء على الممارسات غير المشروعة؛
- (د) تطوير القوى العاملة؛
- (هـ) الميكنة/التبادل الإلكتروني للبيانات/تكنولوجيا المعلومات؛
- (و) تطوير الهياكل التنظيمية والتوحيد الإداري؛
- (ز) تقدير القيمة وتصنيف التعريفات؛
- (ح) استمرارية ساعات الدوام؛
- (ط) عقد اتفاقات جديدة والانضمام إلى الاتفاقات القائمة؛
- (ي) تبني نظام النقل الدولي المتعدد الوسائط؛
- (ك) تعزيز دور الإسكوا.

٢- كما خلصت الدراسة الى أنه على الرغم من الجهود الكبيرة التي تبذلها دول المنطقة لتطبيق الكثير من تلك التوصيات، وعلى الرغم من التحسن الملحوظ في بعض الجوانب، إلا أن نقطة البداية الصحيحة تتمثل في أن تقوم كل دولة بإنشاء لجنة وطنية لتسهيل النقل والتجارة، تضم الجهات المعنية كافة، الحكومية وغير الحكومية، وتتمتع بالصلاحيات الكافية لتحليل تلك التوصيات وتفصيلها، والإيعاز إلى كافة الجهات، بوضعها موضع التنفيذ بشكل متكامل ومتناسق ضمن خططها وبرامجها وميزانياتها، ثم متابعة التنفيذ.

٣- عُرض الموضوع في اجتماع الخبراء بشأن "مواعمة قوانين وأنظمة ومعايير النقل من أجل التعاون الإقليمي"، الذي عُقد خلال الفترة ١٥-١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، وكما عُرضت تجربة لبنان في هذا

المجال، وتوصل الاجتماع الى التوصية "بالتأكيد على أهمية وضرورة تكوين لجان وطنية لتسهيل النقل والتجارة ودعوة دول المنطقة لتكوينها وتفعيلها على أن تقوم الاسكوا بتقديم الدعم الفني اللازم لها".

٤- تستعرض هذه الوثيقة، بإيجاز، أسس فكرة إنشاء اللجنة الوطنية، وأهدافها، ومهامها، والنتائج المتوقعة تحقيقها، وتشكيلها، وتمويلها، والخبرات السابقة في هذا المجال.

٥- يمكن تلخيص أسس فكرة إنشاء اللجنة الوطنية بما يلي:

(أ) خلق مناخ ملائم للحوار المنظم والتنسيق بين الأطراف المشاركة في عمليات النقل والتجارة الدولية وتلك الأطراف هي:

- (١) المصدرون والمستوردون (التجار)؛
- (٢) الجمارك؛
- (٣) الميناء؛
- (٤) السلطات الرقابية؛
- (٥) الوكلاء والوسطاء (محترفي خدمات النقل).

(ب) خلق شعور حقيقي بالشراكة بين تلك الأطراف؛

(ج) مد جسور الثقة بين الحكومة والقطاع الخاص في سبيل تنمية المجتمع.

٦- وتهدف اللجنة الوطنية الى تحقيق ما يلي:

- (أ) تسهيل النقل والتجارة الدولية؛
- (ب) تعزيز القدرة التنافسية الوطنية؛
- (ج) تشجيع الصادرات؛
- (د) زيادة التبادل التجاري والسياحي؛
- (هـ) تحقيق التكامل الاقليمي.

٧- بناء على ما ورد، يمكن تحديد مهام اللجنة الوطنية على النحو التالي:

- (أ) مناقشة المشاكل القائمة وتحليلها؛
- (ب) اقتراح الحلول والأولويات والتوصيات؛
- (ج) الإيعاز للجهات المعنية بتنفيذ تلك الحلول والتوصيات؛
- (د) التنسيق بين الجهات المعنية في تنفيذ الحلول والتوصيات؛
- (هـ) متابعة تنفيذ الخطط والبرامج المتفق على تنفيذها.

٨- وإذا قامت اللجنة الوطنية بالمهام المنوطة بها، لا بد من أن نتوصل الى تحقيق النتائج التالية:

- (أ) تبسيط ومواءمة الإجراءات؛
- (ب) الإصلاح الإداري والقانوني؛

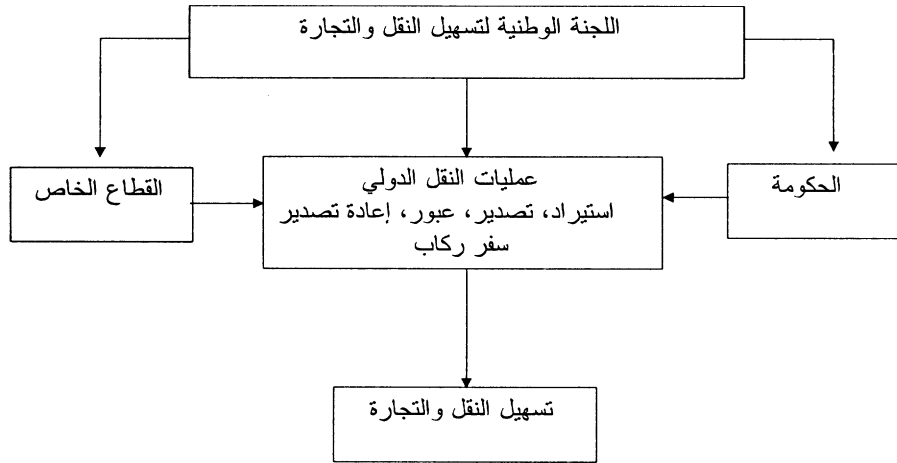
- (ج) الميكنة وتطبيق تقنيات المعلومات والاتصالات؛
(د) تسهيل عمليات النقل والتجارة الدولية.

٩- ولكي تحقق اللجنة الوطنية أهدافها ومهامها ونتائجها، لا بد من أن يشمل تشكيلها الأطراف المعنية كافة، من الحكومة والقطاع الخاص، بشكل متوازن وبمستوى تمثيل عالٍ وبصلاحيات مناسبة (انظر الشكل الوارد في ما يلي).

(أ) أما الجانب الحكومي في اللجنة الوطنية فيشمل، على سبيل المثال لا الحصر، وكلاء وزارة النقل (وما قد يتبعها من مؤسسات الطرق والكباري، والموانئ، والطيران المدني، وشركات النقل العامة)، ووزارة المالية (مصلحة الجمارك، والبنوك العامة، وشركات التأمين العامة)، ووزارة التجارة (هيئات تشجيع الصادرات، والمختبرات، والمعامل)، ووزارة الداخلية (أجهزة الأمن، وأجهزة المرور)، ووزارات الزراعة والصناعة والصحة وغيرها؛

(ب) وأما القطاع الخاص فيشمل التجار (المصدرون والمستوردون) والركاب ومقدمي الخدمات (وسطاء النقل، وكلاء الشحن، ومخلصي الجمارك، والوكلاء الملاحيين، والوكلاء السياحيين)، وشركات النقل والإدارة والتشغيل، والبنوك وشركات التأمين، والغرف التجارية والصناعية، والاتحادات والجمعيات والنقابات ذات العلاقة.

الشكل - تشكيل اللجنة الوطنية



١٠- تمول اللجنة الوطنية في البداية، عينا وماليا، من مصادر متنوعة تشمل الحكومة والقطاع الخاص ومشروعات المعونة الفنية للدولة، أو من مصدر مشترك بين هذه الجهات، ويمكن أن تمول، لاحقا، من الوفورات التي تحققها الجهات المشاركة من تطبيق توصيات اللجنة.

١١- ومن الجدير بالذكر أنه توجد نحو ٦٠ لجنة وطنية في العالم بدأ إنشاؤها منذ السبعينات، كلجنة تبسيط الإجراءات في المملكة المتحدة (SITPRO) التي أنشئت عام ١٩٧٠ ولا تزال، ولجنة تبسيط الإجراءات في بولندا (POLPRO) التي أنشئت عام ٢٠٠٠. وقد مؤلت تلك اللجان من الحكومة والقطاع الخاص ومشروعات

المعونة الفنية. وكان التأكيد عموماً على تبسيط الاجراءات، فيما جرى التركيز، أحياناً، على الميكنة وتقنيات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ICT.

١٢- وقد صدرت عدة وثائق حول هذا الموضوع يمكن الاسترشاد بها في إنشاء اللجنة الوطنية، ولعل أهمها الوثيقتين التاليتين (انظر قائمة الوثائق الخاصة بالاجتماع):

ECE/CEFACT, *Draft Revision of Recommendation No. 4: "National Trade Facilitation Bodies"*, Trade/CEFACT/1999/11, 27 January 1999.

ECE/CEFACT, *Creating an Efficient Environment for Trade and Transport*, Submitted by UNCTAD, TRADE/CEFACT/2000/8, 24 January 2000

١٣- والفكرة معروضة على لجنة النقل في الإسكوا لاعتمادها وبدء العمل بها على تشكيل تلك اللجان في دول المنطقة أو تطوير الهياكل القائمة فعلاً للقيام بمهام تلك اللجان، ويمكن أن تقوم الإسكوا بتقديم الدعم الفني في هذا المجال حسب رغبات الدول الأعضاء.

